

نهجٌ مُنظَّم لمنع حدوث العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والاستجابة له في لبنان

تقدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مع شريكها لجنة الإنقاذ الدولية، خدمات لحماية النساء اللاجئات والفتيات المُعرضات للخطر، أو الناجيات من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في خمس مناطق في حلب؛ من خلال الخدمات المتنقلة. ويتحرك فريق من المهنيين في أنحاء المنطقة لإنشاء منطقة آمنة وخاصة؛ لتوفير خطط لإدارة الأزمة، وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي، وتعليم مهارات الأبوة والأمومة، وتقديم جلسات الدعم العاطفي، والأنشطة الترفيهية، والتعبئة المجتمعية، والمهارات الحياتية للفتيات المراهقات. وهذه المنطقة تقدمها الهيئات المحلية، أو اللاجئون الذين يفتحون أبوابهم أمام تلك الأنشطة.

وطبقاً لعدد من التقييمات ومجموعة تركيز أُجريت في مطلع هذا العام، بالإضافة إلى البيانات التي قدمها نظام إدارة معلومات العنف الجنسي GBVIMS، فإن المسافة الكبيرة لخدمة المراكز وممارسات تقييد التحرك عائق في طريق الوصول إلى مراكز الخدمة. وفي ظلّ عدم وجود مخيمات رسمية، تنتشر اللاجئون في أكثر من 1,700 منطقة في لبنان، ويُحتمل أن تزيد عمليات الزّوج لفترة طويلة مخاطر ممارسات العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي بين اللاجئين السوريين. أما المجموعات التي تتعرض لأغلب المخاطر، فهي أمهات الأطفال، والأطفال غير المُرافقين، والفتيات ذوات الإعاقة، ورَبات الأسر. وأغلب أشكال العنف الشائعة هي العنف المنزلي، والعنف الجنسي، والزواج بالإكراه.

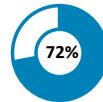
وقد أُخترت جميع الأنشطة التي تنفذها الخدمات المتنقلة من خلال عدد من المشاورات مع النساء والفتيات وفقاً لاحتياجاتهنّ. وتضمن الخدمات المتنقلة سلامة الأطفال المُرافقين لهم، وإشراكهم في الأنشطة الهادفة؛ فهذه الخدمات تقدم الأنشطة التعليمية، وتستفيد الأمهات أيضاً منها.

تم تطوير منهجية الخدمات المتنقلة كاستجابة فورية، ولكنها الآن تهدف لأن تكون حلّاً دائماً. فضلاً عن تقديم خدماتها، فإنها تُوفّي المشاركة الوثيقة لأعضاء المجتمع، والهيئات المحلية، والمنظمات المجتمعية؛ لضمان استمرارية هذه المنهجية بعد ستة أشهر من ممارسات التدخل في المجتمع المستهدف. وقد أثبتت المشاركة مع الرجال أنها عنصر بالغ الأهمية في تحديد الحلول المجتمعية للنساء المُعرضات للمخاطر، وأمن الفتيات؛ ومن ذلك منع ممارسات العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والاستجابة له.



مخيم جويلاز للاجئين، دهبوك/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مُلخَص الاستجابة القطاعية:



عدد اللاجئين وسكان المجتمعات المحلية المستهدفين بالمساعدات بحلول نهاية عام 2016 هو 6,435,500 شخص
عدد الذين تمت مساعدتهم في عام 2016 هو 4,632,070 شخصاً



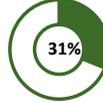
اللاجئون السوريون في المنطقة:



العدد المتوقَّع للاجئين السوريين بحلول نهاية عام 2016 هو 4,740,000 لاجئ
عدد اللاجئين السوريين المسجلين حالياً هو 4,790,070 لاجئ



الوضع الزاھن للتمويل الكلي لخطة 3RP



المبلغ المطلوب تمويله في عام 2016 هو (4.54) مليار دولار أمريكي
المبلغ الذي تمّ استلامه في عام 2016 هو 1.41 مليار دولار أمريكي



قبول أكثر من 44,000 لاجئ سوري في برامج القبول الإنسانية أو إعادة التوطين

أبرز التطورات الإقليمية:

في 30 يونيو، قُبِلَ 44,315 لاجئ سوري في المنطقة ضمن برامج إعادة التوطين، وهو ما يعادل 72% من عدد اللاجئين المُستهدفين (61,442 لاجئاً). مع الأخذ بعين الاعتبار أن العدد الأولي لعام 2016 قد ازداد بالفعل؛ حيث زادت العمليات داخل المنطقة لتحقيق الزيادة في فترة زمنية قصيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن أنشطة الحماية القائمة على المجتمع قد استمررت على نطاق المنطقة كلها، ومنها تركيا؛ حيث استمرّ تقديم المساعدة والتدخلات في أنشطة تحديد الهوية، وحملات التوعية، وإحالات الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك الأطفال المُعرضون للخطر، والعاجزون، والناجون من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والمُعرضون للخطر؛ ومنهم المثليات والمثليون جنسياً، ومزدوجو الميول الجنسية، وذوو الميول المغايرة لهوياتهم الجنسية، والمُختلّون LGBTI.

في لبنان، تُلقت أكثر من 350 جماعة مجتمعية دورات تدريبية لزيادة التوعية بشأن المساعدات المتوفرة، وقدرتها على التصدي للمخاطر التي قد تلحق بالأطفال. وتضمّنت الدورات التدريبية مهارات التواصل بين الأفراد، وكيفية الوصول إلى الخدمات المتاحة والمُعثر على أماكنها، كالدورات التدريبية التي تقدمها مراكز التنمية الاجتماعية.

في الأردن، استُوفيت عودة وثائق المواطنين السوريين في يونيو بعد اختتام اتفاقية العمل المشترك بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات؛ لإعادة تنظيم الوثيقة وربطها بالأرقام القياسية في رابع السرحان. ففي مدة تزيد عن العام بقليل، أعيدت 120,000 وثيقة، ولا تزال ما يقرب من 45,000 وثيقة قيد التسليم.

عقدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اجتماعاً في العراق مع الهيئات المحلية والشركاء في تنظيم تسجيل المواطنين السوريين. وقد استهدفت المناقشات الدعوة إلى القبول الشامل والواسع، أو إعادة قبول المواطنين السوريين؛ بغضّ النظر عن طريقة الدخول، وتنفيذ تعليمات بشأن التنظيم. وفي يونيو 2016، وصل 2,261 مواطناً سورياً إلى إقليم كردستان العراق عبر المعبر الحدودي فيشخابور.

تحليل الاحتياجات:

يجب أن يحصل السوريون، الذين يهيرون من الغُنف، على سُبل السلامة (الأمان)، ومن الضروري أن تُوفّر لهم البلدان المُلجأ الذي يعد به القانون الدولي. فالأطفال يُمثّلون نصف اللاجئين السوريين، البالغ عددهم (4.8) مليون لاجئ في المنطقة، 8 في المئة منهم يحتاجون إلى رعاية مُخصّصة، وحوالي 10,400 طفل هم «إما أطفال غير مصحوبين وإما أطفال مُفصلون»، وأكثر من 52 في المئة من هؤلاء الأطفال هم دون سنّ المدرسة، ولم ينظّموا على مقاعد الدراسة فيها. وتُشتمل المخاطر الرئيسية، التي يُواجهها الأطفال في مجال حماية الطفل، على ما يلي: عمالة الأطفال (استخدام الأطفال في العمل)، والتزويج (الزواج المُبكر، والانفصال عن الأسرة، وتسجيل المواليد، والعنف داخل المنازل. وإذ تضع مُبادرة «لا لضحايا جيل»، ضمن خطة 3RP مسألة الحماية على سُلّم الأولويات لديها، باعتبارها محوراً أساسياً، فإنّ الحاجة تقتضي الاستثمار في مجالات الدعم النفسي الاجتماعي، والوقاية من استخدام الأطفال في العمل، وحدثت الزواج المُبكر، والاستجابة لهما.

ويُعتبر توافر الإمكانية المتزايدة لحصول السوريين على وثائق الحالة المدنية، أيضاً، عُصراً أساسياً من عناصر الاستجابة الخاصّة بالحماية. وتُسعى الشراكات مع المُجتمع المدني والحكومات المُضيفة إلى تحسين إمكانية تسجيل واقعات الزواج، وهو تدبير يزيد من مستوى حماية النساء. وتقتضي الحاجة تكوين شراكات مع المُستشفيات للتأكد من قدرة النساء اللاجئات الحوامل على الولادة بأمان، وعلى الحصول على الإشعار الطبي عن حالة الولادة، لأجل تسجيل المولود حديث الولادة. كذلك تقتضي الحاجة أيضاً توفير فرص إضافية لإعادة التوطين، ولأشكال أخرى من سُبل الدخول إلى البلدان الأخرى، ومنها منح التّأثيرات لأسباب إنسانية، والبعثات الأكاديمية (الدراسية)، وبرامج تنقل العمال.

مُؤشّرات الاستجابة الإقليمية: كانون الثاني / يناير - حزيران/يونيو 2016*

التقدم المُحرز	الاستجابة المخطّط لها بحلول نهاية عام 2016
تحديث سجلات 91% من اللاجئين السوريين (ما فوق سن السابعة) تشمل قيدهم باستخدام الماسح الضوئي لنظام المعلومات المتكامل عن الموارد (نظام أيريس IRIS)	100%
قبول 44,351 لاجئاً سورياً في برامج القبول الإنسانية وإعادة التوطين	61,442
21,086 فتى وفتاة تلقوا دعم حماية الأطفال المتخصصة	80,292
405,106 فتى وفتاة مشتركين في برامج حماية مُنظمة ومستدامة للأطفال، أو برامج دعم القطاع الخاص	643,963
81,879 من النساء والفتيات والرجال الذين نُجّوا من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي تلقوا خدمات متعددة القطاعات	396,958
234,601 من النساء والفتيات والرجال جرى تمكينهم من الوصول إلى فرص التمكين، والاستفادة منها	1,016,393
تمكّن 859,173 فرداً من الوصول إلى حملات التعبئة المجتمعية والتوعية والتزوّد بالمعلومات	4,635,865
دُرّب 10,175 فرداً على حماية الأطفال، والحماية من ممارسات العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي	31,759

تُكسر لوحة المعلومات هذه الإنجازات التي حققتها أكثر من 200 شركة في الاستجابة من الحكومات، وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، المشتركة في الاستجابة للحملة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات؛ في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. قد يخضع التقدم المُحرز والأهداف إلى التغيير تماثلياً مع مراجعات البيانات. جميع البيانات الواردة في لوحة المعلومات هذه تمثل الوضع الحالي لغاية 30 يونيو/حزيران لعام 2016.

* لم يتم استلام بيانات التقدم في مصر في يونيو/حزيران 2016.